

تقرير

بعد 9 أشهر، عاد وزير المال علي حسن خليل عن قراره السابق، بتعليق أعمال التحديد والتحرير في القرى والبلدات الخاضعة للمسح العقاري الإلزامي. هذه الخطوة أراحت الكثيرين ممن توقفت أعمالهم ومشاريعهم، إلا أن رد الفعل الأول كان التشكيك في ملاحقة من ثبت تورطهم بالاعتداء على الاملاك الخاصة والعامة والمشاعات وسرقة الأراضي. ففي الفترة الماضية صدرت تهديدات كثيرة من المسؤولين، ولكن لم تجر معاقبة أحد

استئناف أعمال التحديد والتحرير: لم يُحاسب أحد



يشعر أصحاب الدعاوى القضائية بأن معركتهم لم تعد مجددة (مروان بوحيدي)

يواجهون وحدهم في ظل مسار قضائي طويل، يستغرق أحياناً كثيرة عشرات السنين». يقول مصدر متابع لملف المسح العقاري في منطقة الجنوب أنه «بسبب التأخر بالمسح العقاري، ضُم أكثر من 200 ألف متر مربع من أراضي بلدة الضهير، في قضاء صور، إلى منطقة البطشبة العقارية التابعة لبلدة علما الشعب، وذلك لمصلحة مرجعية دينية، ما أدى إلى إقامة دعاوى عقارية ودعاوى تزوير من أصحاب الأراضي، لا تزال قائمة حتى اليوم برغم مرور أكثر من 8 سنوات، وبرغم وجود خرائط وافادات من البلدية والمخاتير تثبت ملكية أبناء الضهير للأرض».

وكان الوزير خليل قد لفت مرارا إلى اعتداءات «بالجملة» على الاملاك العامة والخاصة، فضلاً عن مخالفات فاضحة لقانون التحديد والتحرير، حينها (عندما اصدر قراره بوقف أعمال التحديد والتحرير)، وعد بمحاسبة عدد من المساحين العقاريين والمخاتير الذين ثبت ضلوعهم بمخالفات أدت إلى هدر المال العام والاعتداء على الملكيات الخاصة، إلا أن آيا من نتائج هذه التحقيقات لم يظهر بعد. وبالتالي لا تزال عشرات الدعاوى التي تقدم بها أصحاب الشأن، بخصوص الاعتداء على املاكهم الخاصة والعامة عالقة، حتى إنه لم يسجل توقيف أي من المخاتير أو المساحين أو المواطنين الذين وعد الوزير خليل بتوقيفهم في أول مؤتمر صحافي له يتعلق بهذا الشأن.

في الأشهر الماضية، نُشرت عشرات البيانات المجهولة المصدر في الشوارع وبين المنازل في أكثر من قرية وبلدة في بنت جبيل ومرجعيون، إضافة إلى ما نُشر على مواقع التواصل الاجتماعي، التي تذكر المعتدين والمخالفين بالأسماء، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة المشاكل وردود الفعل بين الأهالي وعائلات الذين جرى تداول أسمائهم. ويذكر أحد المواطنين أن «لجوء البعض إلى نشر أسماء المعتدين على مواقع التواصل الاجتماعي كان بسبب عدم بت الدعاوى القضائية المرفوعة، وعدم ملاحقة المعتدين والمخاتير الذين ثبت أنهم اعتدوا على مئات الدونمات من الأراضي، إضافة إلى

داني الامين

بعد أكثر من 9 أشهر على قراره تعليق أعمال التحديد والتحرير في القرى والبلدات الخاضعة للمسح الإلزامي، أصدر وزير المالية علي حسن خليل، قبل أيام، قراراً جديداً يقضي باستئناف أعمال المسح العقاري في الجنوب. وبناء على القرار الجديد، صار بإمكان المساحين العقاريين استئناف أعمالهم من جديد، بعدما بات يحق لأصحاب الأراضي والعقارات الحصول على الافادات العقارية، وهو ما عده الأهالي «مُنصفاً لجهة تسهيل المعاملات للحصول على رخص البناء».

ورد في القرار الجديد أن التحقيقات التي أجريت حول تنفيذ الأعمال والنزاعات الحاصلة على التملك بينت أن تلميز الأعمال وتنظيم دفتر شروطها، والتعليقات والتوجيهات المتعلقة بها، «احتوت مخالفات وأخطاء يعود بعضها إلى عقود من الزمن وهي من الأخطاء

تجري ملاحقة المشهرين بلصوص الأراضي بتهم القدم والذم

الشائعة». هذا الأمر، أثار استياء عدد من أصحاب الدعاوى العقارية العالقة، الذين راهنوا على بدء محاسبة المعتدين على العقارات الخاصة والعامة والمشاعات. يقول أحد المساحين المحلفين أن اعتبار الإخطاء التي تكررت أثناء أعمال التحديد، إخطاء شائعة، «يعني اعتبار مخالفة قوانين المسح العقاري، المسؤولة عن حماية حقوق أصحاب الأراضي، هي مجرد أخطاء شائعة»، مشيراً إلى أن هناك عمليات حاصلة سهلت التلاعب بالملكيات العقارية، «على سبيل المثال جرى مسح أحد العقارات واعطائه الرقم 10 في شباط عام 2006، أما العقار الملائق له، فيحمل الرقم 2295 عام 2008، وهو ما يُثبت تغيير المحاضر والتلاعب بها، ولا سيما بوجود الدعاوى القضائية في شأنها». ويضيف «إن عدم محاسبة المخالفين، يعني ترك الذين جرى الاعتداء على ملكياتهم

إنه «رغم أن هذا التزوير وصل إلى الجهات القضائية المختصة منذ عدة أشهر فإن المختار لم يلاحق قانونياً، حتى إنه تجرأ على رفع دعوى القدم والذم وبث أنا الملاحق قانونياً وأعرض للمحاكمة». يقول عدد من الأهالي أن «حماسة الوزير عند اعلان نيته بمحاسبة المعتدين على العقارات، شجعت

إلى تحرير علم وخبر به يحمل رقماً وتاريخاً محددين، بمساحة تزيد على مئة ألف متر مربع، ثم تبين أنه قام بتحرير علم وخبر آخر يحمل الرقم والتاريخ نفسيهما، بمساحة تزيد على الأولى وبحود مختلفة إضافة إلى نقل مصور لنفس التواريخ السابقة الموجودة على العلم والخبر الأول». يقول محمد

استمرارهم في أعمالهم هذه برغم كل الاعتراضات والدعاوى الحاصلة». جرت ملاحقة بعض المشهرين بتهم القدم والذم، كمحمد الذي استهدف أحد المخاتير المتورطين في مخالفات وتعديات على المشاعات، إضافة إلى «عملية تزوير واضحة جرى اثباتها من خلال عقار مملوك لأشخاص معروفين، وعمد المختار

نقابة عمال الكهرباء ترفض التجديد لمقدمي الخدمات

والإداريون في إدارة هذا المرفق. وهو ما يتيح وضع خطة بديلة تعتمد في المرحلة الانتقالية الآلية التي كانت متبعة في فترة ما قبل الشركات، أي تلميز متعهدي غب الطلب وتثبيت المياومين، ولا سيما بعد دخول 197 مياوماً جديداً إلى الملاك عبر مجلس الخدمة المدنية. لكن مقابل حالة التملل في صفوف موظفي المؤسسة، يتحدث عزابو المشروع عن خريطة طريق وضعت

يجعل التجديد أو التمديد أمراً واقعاً. وقد يحصل ذلك في اللحظة الأخيرة، بحسب مصادر متباعدة، حتى لو أن وزارة المال لا تبدي حالياً حماسها ونرى النقابة أن التمديد أو التجديد يكلف المؤسسة ومالية الدولة والمرفق العام أضعاف ما يمكن أن تتكلف فيما لو تم ضخ دم جديد في المؤسسة، نظراً إلى الكفاءة العالية التي يتمتع بها المهندسون

لم ترتق إلى المستوى المطلوب، وعدم قيام الاستشاري، أي شركة «فيدن»، بوضع الآليات التنفيذية (متأخرات، جباية، تنفيذ، معاملات) أو خطة على المدى القريب والمتوسط والبعيد لمحاسبة الشركات. ولوحت النقابة بالتصعيد فيما لو لم تؤخذ هواجس العمال والمستخدمين والمواطنين بالحسبان، مبدية تخوفها من أن يبرم اتفاق بين السياسيين والحكومة ووزارتي الطاقة والمال

المؤسسة، وعدم احترام الالتزامات في تنفيذ الخطط الاستثمارية في تنفيذ المعاملات، ما أدى إلى تدني نوعية الخدمة بشكل ملحوظ وتراكم آلاف المعاملات المدفوعة وغير المنفذة والتي تؤثر مالياً على المؤسسة وسلباً على المواطنين، والإصرار على مشروع العداد الذكي وتصويره بأنه المنقذ الوحيد للمؤسسة، على الرغم من أن التجارب التي أجريت عليه في مختبرات المؤسسة والتي

جددت نقابة عمال ومستخدومي مؤسسة كهرباء لبنان رفضها التجديد أو التمديد لشركات مقدمي الخدمات، التي تنتهي عقودها مع مؤسسة الكهرباء ووزارة الطاقة والمياه في 31 آذار المقبل. ورأت النقابة أن الشركات فشلت في تنفيذ ما هو مطلوب منها في العقد المبرم معها منذ أربع سنوات، ولا سيما لجهة تحسين الجباية، مقارنة بما كانت عليه سابقاً مع جباة إكراء

تقرير